

بحار الأنوار

[267] البديهة، بل هي محصورة بين حاصرين: أحدهما الوحدة، والآخر تلك المرتبة المفروضة أخيرا، فالمعدود أيضا وهو مجموع السلسلة الغير المتناهية أيضا متناهية لانه لا يمكن أن يعرض للمجموع بحيث لا يشذ منه فرد إلا مرتبة واحدة من مراتب العدد من جهة واحدة، وكل مرتبة يمكن فرضها فهي متناهية كما مر نعم لو أمكن فرض جميع المراتب الاليفية للعدد، وأمکن تصور خروج جميع المراتب الاليفية إلى الفعل، وأمکن عروض أكثر من مرتبة واحدة للعدد للجملة الواحدة من جهة واحدة أمکن عروض العدد الغير المتناهي لهذه الجملة، لكنه محال. لانه لا يمكن أخذ المجموع من الامور الاليفية، ولا يتصور خروج الجميع إلى الفعل ولو على سبيل التعاقب، وإلا لزم أن يقف وهذا خلف وقد التزمه النظام في أجزاء الجسم بل نقول: مفهوم الاليفية ومفهوم المجموع متنافيان كما قرر في محله. وهذا البرهان واضح المقدمات، يجري في المجمة والمتعاقبة، والمترتبة وغير المترتبة بلا تأمل، وكذا جريان برهاني التطبيق والتضاييف ظاهر بعد الرجوع في المقدمات الممهدة، والنظر الجميل في التقريرات السابقة. وذهب المحقق الطوسي - ره - في التجريد إلى جريان التطبيق والتضاييف فيها، وقال في نقد المحصل بعد تزييف أدلة المتكلمين على إبطال التسلسل في المتعاقبة. فهذا حاصل كلامهم في هذا الموضوع، وأنا أقول: إن كل حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده، ولاحقا بما قبله، والاعتباران مختلفان، فإذا اعتبرنا الحوادث الماضية المبتدئة من الآن تارة من حيث كل واحد منهما سابق وتارة من حيث هو بعينه لاحق كانت السوابق واللواحق المتبائن بالاعتبار متطابقتين في الوجود لاحتاج في تطابقهما إلى توهم تطبيق، و مع ذلك يجب كون السوابق أكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فإذا اللواحق متناهية في الماضي لوجوب انقطاعها قبل انقطاع السوابق، والسوابق زائدة عليها بمقدار متناه فتكون متناهية أيضا (انتهى). واعترض عليه بأن في التطبيق لابد من وجود الآحاد على نحو التعدد والامتياز، أما في الخارج فليس، وأما في الذهن فكذلك لعجز الذهن عن ذلك، و